

عن ان مثل هذا الادعاء يعني تعميم ازدواجية الولاء للمواطن اليهودي؛ تلك التي لا تجيزها الغالبية الساحقة من قوانين الجنسية في العالم؛ اضافة الى انها تغرس فكرة التفوق على بقية الاجناس والقوميات والشعوب والامم.

وتلتقي الصهيونية على صعيد واحد مع الحركة العنصرية في جنوب افريقيا؛ وتتجسد الصلة الوثيقة بين حكومة اسرائيل وحكومة بريتوريا العنصرية. ولذلك، لم يأت عبثاً وصم الصهيونية بالعنصرية؛ وفوق كل ذلك التنكر الصارخ لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وحرمانه من وطنه وحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، فضلاً عن تنكرها لأبسط حقوق المواطن الفلسطيني، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، في حين تتحدث عن «حقوق اليهود» في فلسطين، تلك التي صاغها الكنيست الاسرائيلي في ١٦/٣/١٩٧٢ بقرار خاص، حين أكد «بديهية حقوق اليهود التاريخية في فلسطين»؛ وهو القرار الذي لم يكن سوى تجسيد بشع للعنصرية والتمييز العنصري ضد الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف حسب قرارات الامم المتحدة، ورفض مطلق لحقه في الوجود والعيش بسلام على أرض وطنه وتقرير مصيره بنفسه.

#### القرار الرقم ٣٣٧٩؛ المقدمات والنتائج

شهد العقدان الماضيان سلسلة من القرارات الهامة لصالح قضية الشعب العربي الفلسطيني وبضالته التحرري وضد الصهيونية، من أبرزها، ان لم يكن أبرزها على الاطلاق، القرار الرقم ٣٣٧٩، الذي دمج الصهيونية بالعنصرية. وقد أثارت اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية ضجة اعلامية ضد الامم المتحدة ومنظماتها الفرعية والمتخصصة التي اتخذ بعضها قرارات مماثلة. وقد شجّعها على ذلك الهبوط المتسارع في الموقف العربي الرسمي في ما يتعلق بالصراع العربي - الصهيوني، على الرغم من اندلاع، واستمرار، الانتفاضة منذ التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، مع بعض الاستثناءات الاخيرة في الرد على التحدي الصهيوني قبيل القمة العربية الاخيرة، وبعدها (أيار - مايو ١٩٩٠)، التي عقدت في بغداد؛ وهي القمة الثالثة منذ اندلاع الانتفاضة، حيث عقدت القمة الاولى في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، في الجزائر، والتأمت القمة الثانية في الدار البيضاء، في أيار (مايو) ١٩٨٩؛ وجاءت القمة الثالثة في بغداد (أيار - مايو) من العام الجاري، في ظل حملة صهيونية - امبريالية وهجوم شرس تجلّى في الهجرة الجماعية لليهود السوفيات الى اسرائيل لدعم المشروع الاستيطاني الصهيوني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، تمهيداً لضمها، تدريجاً، كما حدث بالنسبة الى القدس العربية والجولان، تمثيلاً مع سياسة القضم التدريجي والامر الواقع التي تمارسها اسرائيل، وفي تفجير «معمل الرابطة» في الجماهيرية الليبية، وفي التهديدات التي أطلقتها اسرائيل والامبريالية ضد العراق والأمة العربية.

ان أي مراجعة للظروف التي تمّ فيها اتخاذ قرارات للامم المتحدة، تتعلق بالقضية الفلسطينية أو بالصراع العربي - الصهيوني عموماً، تظهر بوضوح، ان القرارات الايجابية كانت تصدر عندما يكون الموقف العربي، والموقف الفلسطيني بشكل خاص، صلباً وموحداً. وان القرارات المائعة التي لا تلبّي الطموح المشروع للشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية كانت تصدر في حالة التراجع والنكوص العربي الرسمي.

لقد شجّع النكوص الاوساط الامبريالية والصهيونية على الضغط على الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى للتأثير في مواقف بعض الدول من أجل الغاء القرار الرقم ٣٣٧٩، الى درجة ان